﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٤٠﴾ [المائدة: 40]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الرّبط بين إقامة الحدّ وقبول التّوبة، وكونه سبحانه الفعّال لما يريد في ملكه:

لَمَّا أَوجب قَطعَ اليد وعِقابَ الآخرة على السَّارق قبل التَّوبة، ثمَّ ذكر أَنَّه يقبلُ توبتَه إن تاب، فهو الفعّال لمَا يريد، أَردَفَه بإقامة الحجَّة والبيان على أَتَمِّ وجهٍ؛ في أَنَّ له أَن يَفعَلَ ما يشاء ويَحكُمَ ما يريد، فَيُعَذِّبَ مَن يشاءُ ويغفرَ لمن يشاءُ[1]. وذهب ابن عاشور إلى أنَّ وجهَ المناسبة في الآية أنَّها جاءت استئنافًا بيانيًّا، جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ اقتضاه المقام، فكأنَّ سائلًا سألَ عَنِ انقلاب حال السَّارق مِنَ العقاب إلى المَغفِرَة بعد التَّوبة، مع عظم جُرمه، فأجاب: بأَنَّ الله هو المُتَصَرِّف في السَّماوات والأَرض وما فيهما، فهو العليم بمَواضِع العِقابِ ومَواضِع العَفو[2]، ولا تقاطُعَ في المناسبتين، وقال بعضهم بما يشبه الخلاصة لمَا سلف: "لمّا أمر بالتّقوى، وابتغاء الوسيلة إليه بالجهاد في سبيله، ودعاهم إلى الفلاح، وبيَّن قبلُ ما يلزم المحاربين، وبعدُ ما يلزم السُّرَّاق، وذكر قبول توبتها، ذكر قدرته على تعذيب مَن يشاء، وغفران لمَن يشاء في الدّنيا بما شرّعه، وفي الآخرة بما قدره"[3].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مُلۡكُ﴾: المُلكُ يدلُّ على إمساك بقوّة مع شمول التّصرّف، والمَلِكُ هو المتصرِّفُ بالأمر والنّهي، وفيه معنى التّولّي والقوّة والتّمكين، ومُلكُ الله تعالى وملكوته: سُلطَانُه وعَظمَتُه، وله ملك السّماوات والأرض بمعنى سلطانه وتصرُّفه فيهما[4]، "ومعنى الملك في اللّغة: تمام القدرة واستحكامها، فما كان ممّا يقال فيه: مَلِك، سُمّي المُلكَ، وما نالته القدرة ممّا يقال فيه: مَالِك، فهو مِلك، تقول: ملكتُ الشّيء أملِكه مِلْكاً، وكقوله تعالى:

(1) الرّازي، مفاتيح الغيب: 11/357.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/194.
(3) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/349.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (ملك).

﴿عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ﴾ [البقرة: 102]، أي: في سلطانه وقُدرته، وأَصل هذا من قولهم: (ملكتُ العَجين أملُكُه)، إذا بالغتُ في عَجنه، ومن هذا قيل في التّزويج: (شهدنا إملاكَ فلان)، أي: شهدنا عقد أمر نكاحه وتشديده"[1].

2) ﴿يُعَذِّبُ﴾: أَصله عَذَبَ، والعَذابُ هو الإيجاع الشّديد، وقد عَذَّبَه تَعذيباً: أكثرَ حبسَه في العذاب. وذهب بعض أهل اللُّغة إلى أَنَّ أَصل التَّعذيب هو الضَّرب، ثمَّ استُعيرَ ذلك في كلِّ شدَّة، ويطلقُ (العذاب) على النَّكال والعقوبة بإيقاع الآلام، كالضَّرب المُبَرِّح بصوره، والجَلد والكيِّ بالنَّار، وقَطع الأَعضاء، وبالإجاعة، والإعطاش[2].

3) ﴿وَيَغۡفِرُ﴾: يدلُّ معنى (غَفَرَ) على التَّغطية أو السَّتر، وكلُّ شيءٍ سترتَه فقد غفرتَه، وكلُّ ثوبٍ غُطِّي به شيءٌ فهو غفارةٌ. والغَفر: إلباس الشَّيء ما يصونُه عن الدَّنَس، ومنه قولهم: اغفروا هذا الأمرَ بغَفرَته، أَي: استروه بما يجب أَن يُستَرَ به. ويغفرُ اللّه الذُّنوب: يُغطِّيها ويسترها فلا يُحاسِبُ عليها، واللّه جلّ وعزّ على غفران ما أراد غفرانه منهم، وهم عباده ومحلّ شفقته، باستنقاذ العبد منَ الهلكة بالتّوبة عليه، وغير ذلك من الأمور كلّها قادرٌ؛ لأنّ الخلق خلقُه، والملك ملكه، والعباد عباده، وهو الفعّال لمَا يريد، لا رادّ لحكمه، ولا معقّب لكلماته[3].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

مُطلَق قدرة الله على العذاب والغفران مرتبط بمشيئة الرّحمن

أَلم تعلم - أَيُّها الرَّسول ﷺ - أنَّ اللّه هو مالك السّماوات والأرض وما فيهنَّ، وله السُّلطان الكامل عليهما، ومَن كان كذلك، فهو الفعَّالُ لمَا يريد، يُعذِّبُ مَن يشاءُ مِنَ الظَّالمين، ويغفرُ لِمَن يشاءُ مِنَ التَّائبين، لا مُعقّبَ لحكمه، ولا مُعترضَ على أمره، واللّهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، فلا يُعجِزُه شيءٌ أبدًا[4]، وظاهرُ مَن تأمّل سياق هذه الآية أنّ "هذا خطاب للنّبيّ ﷺ، والمراد به مَن كان بالمدينة وحواليها منَ اليهود،

(1) الزّجّاج، معاني القرآن: 1/191.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (عذب).
(3) ابن جرير، جامع البيان: 10/301.
(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/190.

والمعنى: ألم يعلم هؤلاء القائلون: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾ [البقرة: 80] – الّذين يزعمون أنّهم أبناء الله وأحبّاؤه – أنّ الله مدبّر ما في السّماوات وما في الأرض، وأنّه يعذّب مَن يشاء، ويغفر لمَن يشاء، قادرٌ على ذلك لا يمتنع عليه"[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة الاستفهام المجازيّ في قوله: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾:

الاستفهام في الآية تقريريٌّ[2]، فالكلام على أسلوب الإنشاء، ويُقصدُ به الخبرُ بمعنى: قد علمتَ – أيّها الرَّسولُ ﷺ – أنَّ الله له ملكُ السّماوات والأرض، وإنَّما جاء على أسلوب الإنشاء؛ لتنشيطِ ذهن المُخاطَب؛ للاعتناءِ بالمعنى، ولزيادةِ تقريره وتثبيته، ولكونه ألزمَ في إثبات الحُجَّة مِنَ الخبر[3]. كما نلاحظ خروج الاستفهام عن معناه الأصليّ في قوله في هذه الآية، "فالاستفهام هنا إنكاريٌّ لتقرير العلم، والمراد به الاستشهاد بذلك على قدرته تعالى، على ما سيأتي منَ التّعذيب والمغفرة على أبلغ وجه وأتمّه"[4].

الاستفهام التّقريريّ ألزمُ في إثبات الحُجَّة في مثل هذا السّياق

مناسبة الخطاب لِمُعيَّنٍ في قوله: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ﴾ في هذه الآية الكريمة:

ظاهر الخطاب أنَّه للرَّسول محمَّدٍ ﷺ؛ ولهذا كان الاستفهام تقريريًّا، ولا يصحُّ أن يكون إنكاريًّا؛ فالرَّسولُ ﷺ، يعلمُ أنَّ الله له مُلكُ السّماوات والأرض، فورد الاستفهام التّقريريّ؛ لتأكيد العلم وتقريره.

وقد أُخرِجَ في صورة الخطاب لِمُعيَّنٍ، وأُريدَ به العمومُ، وهو في القرآن كثيرٌ، أي: إنّ الخطابَ على البدل، لكلِّ مُخاطَبٍ صالحٍ

قُصدَ بالخطاب العمومُ بقصد التّأثير في المُخاطَب

(1) مكّي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 3/1708.
(2) رضا، تفسير المنار: 6/316.
(3) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/250.
(4) صافي، الجدول: 6/349.

للخطاب[1]، فكلُّ قارئٍ لهذا الكلام أو سامعٍ له يكونُ هو المُخاطَبَ بهذا الكلام، وليس المراد الصّحابة الّذين عاصروا التَّنزيل فقط، والمعنى: كلُّ مَن يتأتّى منه العلم داخلٌ في هذا الخطاب، ومجيءُ الخطاب لِمُعيَّنٍ معَ قصد العموم أكثرُ تأثيرًا في تلقّي خطاب ما عَظُمَ شأنُه وأَمرُه[2].

مناسبة تقوية المعنى بأنواع المؤكِّدات في قولِه تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾:

تعظيم شأن مُلك الله للسّماوات والأرض؛ لتنبيه العباد إلى جلاله وجماله

لا يَرِدُ الاستفهامُ التَّقريريُّ إلّا فيما له شأنٌ ينبغي الاهتمام به؛ لِمَا ينبني عليه من قضايا وأحكام، وفيما يكون واضحًا مكشوفًا لكلِّ ذي عقل سليم، وهو هنا تقريرُ العلم بأنَّ الله له مُلك السّماوات والأرض.

وقد ضَمَّنَ الكلامَ أنواعَ المؤكِّدات؛ لِتقويّة المعنى وتثبيته، فصدّرَه بمجيء ﴿أَنَّ﴾ المؤكِّدةَ لمضمون الجملة، ومجيء الجملة اسميَّةً ﴿ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وأفاد الإسنادُ تقوّيةَ الحُكم بتكرُّر الإسناد[3]، فقد أسندَ ﴿لَهُۥ﴾ إلى ﴿مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، والضّمير في ﴿لَهُۥ﴾ عائدٌ إلى ﴿ٱللَّهَ﴾، ثمَّ أسندَ الجملة ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلى ﴿ٱللَّهَ﴾، فتكرَّرَ الإسناد لخصوصيَّة المعنى، وليس لهذا المعنى أبلغُ مِن هذه العبارة في هذا المقام، ولمَّا كان ورود الاستفهام التَّقريريِّ فيما هو واضحٌ وثابتٌ، ولا يحتاجُ إلى دليلٍ، دَلّتِ المؤكِّدات الّتي وردَت في الكلام على أنَّ المقصود منها زيادة تقرير؛ عنايةً بالأمر لعظم شأن أَمر مُلك الله للسّماوات والأرض، وليس المقصود الردّ على إنكار المُنكِر.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/35.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 2/485، والسّكّاكي، مفتاح العلوم، ص: 180.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 1/143، 3/35، والآلوسي، روح المعاني: 3/304.

بلاغة التّقديم والتّأخير في قوله: ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾:

ملك السّماوات والأرض للـه، ولـيـس لأحـد سواه

أفاد تقديم المسند ﴿لَهُۥ﴾ على المسند إليه ﴿مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ تخصيصَ المسند بالمسند إليه؛ لأنَّ المقامَ مقامُ تمدُّحٍ وثناءٍ وإثباتٍ لِمَا يَختَصُّ به الله تعالى، والمعنى: لله وليس لغيره مُلكُ السّماوات والأرض.

خطاب النّبيّ ﷺ، والمقصود به المخاطبون في السّياق:

خروج الكلام عن المُخاطَب الظّاهر إلى غيره من فصيح البيان العربيّ

خرج قوله: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ خطابًا له ﷺ، والمعنيُّ به من ذكر من فرق بني إسرائيل الّذين كانوا بمدينة رسول الله ﷺ وما حَواليها، وهذا من كلام العرب مستفيض بينهم مألوف، وهو من فصيح القول عندهم، وذلك أن يُخرِج المتكلّم كلامه على وجه الخطاب منه لبعض النّاس، وهو قاصد به غيره، وعلى وجه الخطاب لواحدٍ وهو يقصد به جماعةً غيره، أو جماعة والمخاطب به أحدهم، وعلى وجه الخطاب للجماعة، والمقصود به أحدهم"[1].

وفي (النّكت والعيون)، سؤال مفاده: هل كان النّبيّ ﷺ غير عالم بأنّ الله له ملك السّماوات والأرض، وأنّه على كلّ شيء قدير ؟ والجواب ملخّص في ثلاثة أمور: أحدها: أنّ قوله ألم تعلم؟ بمعنى أعلمت؟، والثّاني: أنّه خارج مخرج التّقرير لا مخرج الاستفهام، والثّالث: أنّ هذا الخطاب ظاهر لفظه أنّه للنّبيّ الأكرم ﷺ، ولكنّ المراد به المُخاطَبون في سياق الآية وما قبلها من الآيات[2].

علّة ورود جملة ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾ من دون عاطف:

الـلـه تـعـالى هـو الـعـلـيـمُ بمَواضِع العقاب ومَواضِع العفو عن عباده

لمّا كان المقامُ مقامَ اعتناء بشأن تمكين العلم وتقريره في نفس المُخاطَب، بأنّ اللّه له مُلكُ السَّماوات والأرض، وردَ الكلامُ بأسلوب البدل، فأَعاد الكلام بذكر الجملتين المعطوفتين؛ ليكونا بدلَ اشتمالٍ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 2/285 - 286، 10/301.
(2) الماورديّ، النّكت والعيون: 1/172.

مِن قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، فأفادت جملةُ البدل المعنى الّذي يقتضيه السِّياقُ على التَّفصيل، ولِيظهرَ بمجموع القصدين إليه في المُبدَلِ منه والبدلِ مزيدَ اعتناء بالمعنى المُراد[1]، ولمّا كان البدلُ والمبدلُ منه في معنى الخبر الواحد جاء مِن غير عطف، فهما بمجموعهما أَوفى بتقرير المعنى وإيضاحه، فمَن له مُلكُ السّماوات والأَرض له الحقُّ في التَّصرُّف في مُلكه، ومنه أَن يُعَذِّبَ مَن يشاءُ، ويَغفِرَ لِمَن يشاءُ، ولهذا ذكر بعضُ المفسِّرين أنَّ صدر الآية كالعنوان لقوله: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[2]، فكأَنّه في مقام التَّخصيص بعد التَّعميم؛ لتأكيد معنى ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ وتقريره؛ لِتضمُّن جملة العموم هذا المعنى والتَّصريح به بعد ذلك.

ونقل ابن عاشور عنِ البيضاويّ: أنّ السّياق متنزّل منَ الجملة الّتي قبله منزلة الدّليل؛ لأنّ الّذي يكون له ملك السّماوات والأرض، لا جرم أن يكون قديرًا على كلّ شيء، ولذا فُصِلت هذه الجملة عن الّتي قبلها، قال ابن عاشور: "وعندي أنّ موجب الفصل هو أنّ هاته الجملة بمنزلة التّكرير للأولى؛ لأنّ مقام التّقرير ومقام التّوبيخ كلاهما مقام تكرير لما به التّقرير والإنكار، تعديدًا على المُخاطَب"[3].

بلاغة حذف المفعول به في قوله: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾:

مِـنَ الأحـكـام الـبـلاغـيّـة: أَن لا يُـنـطَـقَ بالمحذوف؛ لأنّ البلاغة في حذفه لا ذكره

حُذِفَ مفعولُ المشيئة في قوله: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾، ولو أظهره، وقال (يُعذِّبُ مَن يشاءُ تعذيبَه، ويغفرُ لِمَنْ يشاءُ أَن يغفرَ له)، صِرنا إلى كلامٍ غثٍّ، ولفظٍ رثٍّ، ولا فائدة مقصودة منه، فَمِن أحكام البلاغة البديعة أَن لا يُنطَقَ بالمحذوف، ولا يَظهرَ في اللّفظ في مثل هذا السّياق؛ لانصباب الكلام إلى مشيئة اللّه، فنابَت قرينة الحال عن ذكر المفعول[4].

(1) السّكّاكيّ، مفتاح العلوم، ص: 253.
(2) القِنّوجيّ، فتح البيان: 3/418.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/665.
(4) الجرجانّي، دلائل الإعجاز، ص: 163، والسّكّاكيّ، مفتاح العلوم، ص: 299.

دلالة الاسم الموصول ﴿مَن﴾ في قوله: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۖ﴾:

العذاب والمغفرة متعلّقان بمناط التَّكليف، وهو العقل الحصيف

أفاد الاسم الموصول العموم؛ ليدلَّ على كلِّ عاقلٍ، ومجيءُ الكلام على معنى العموم مناسبٌ لمقام التّمدُّحِ والثَّناء، وبيان القدرة المطلقة، فلا تقييدَ لمشيئته ﷻ، وأشعرت (مَنْ) الّتي للعاقل، أنَّ العذاب والمغفرة لايكونان إلّا للعقلاء؛ لتعلُّقِهما بمناط التَّكليف، وهو العقلُ، فلا عذاب لغير العاقل ولا مغفرة له، "وقال ابن عبّاس والضّحَّاك: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾، أي: من مات على كفره، ﴿وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۖ﴾ ممّن تاب عن كفره. وقيل: ذلك في الدّنيا، يُعذّب مَن يشاء في الدّنيا على معصيته بالقتل، والخسف، والسّبي، والأسر، وإذهاب المال، والجدب، والنّفي، والخزي، والجزية، وغير ذلك، ويغفر لَمن يشاء منهم في الدّنيا بالتّوبة عليه من كفره ومعصيته، فينقذه منَ الهلكة، وينجّيه منَ العقوبة"[1].

مناسبة تقديم لفظ ﴿يُعَذِّبُ﴾ على لفظ ﴿وَيَغۡفِرُ﴾ في قوله: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۖ﴾:

تقديم العذاب على المغفرة؛ مراعاة لدلالة السِّياق من بلاغة الاتّساق

قدَّمَ التَّعذيبَ في هذه الآية جزاءً على فعلهم، ثُمَّ ذكرَ المغفرةَ لهم إن تابوا خلافًا لسائر المَواضِع في القرآن الكريم؛ لمناسبته لَمَا اتَّصلَ به مِن تقدُّم عقاب السَّارق أَوَّلًا، وذِكرِ توبته ثانيًا، ولأنَّ المرادَ بالعذاب هنا قطعُ اليد، وذلك أنفعُ في الدُّنيا للسَّارقِ ولغيره، ولعظم أمر السَّرقة الّتي يقع بها ظلم النَّاس وأكل حقوقهم، وتقدُّمُ التَّعذيب على المغفرة لا ينافي كَونَ الرَّحمة المُطلَقَة سابقةً ومُقدَّمةً على العذاب المُطلَقِ[2]، وكونه قدّم التّعذيب على المغفرة؛ "يعني أنّ الظّاهر عكسه؛ لأنّ الرّحمة سابقة على الغضب، كما في الحديث

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/256.

(2) ابن الزبير، ملاك التّأويل: 1/74، والكرمانّي، غرائب التّفسير: 1/331، ورضا، تفسير المنار: 6/317.

القدسيّ: «سبقت رحمتي غضبي» [1]، وهنا عكس؛ لأنّ التّعذيب للمصرّ على السّرقة، والمغفرة للتّائب منها، وقد قُدّمَت السّرقة في الآية أوّلًا، ثمّ ذُكرت التّوبة بعدها، فجاء هذا اللّاحق على ترتيب السّابق، أو المراد بالتّعذيب القطع، وبالمغفرة التّجاوز عن حقّ الله، والأوّل في الدّنيا، والثّاني في الآخرة، فجيء به على ترتيب الوجود، أو لأنّ المقام مقام الوعيد، قالوا: وهذا أقرب"[2]، وعليه فإنّ تقديم العذاب في الآية على المغفرة هو أمرٌ متناسقٌ مع سبق رحمته تعالى لغضبه، و"تقديم العقاب أخذًا لحقّ الله، وحقّ العباد أوّلًا، ثمّ تجيءُ مغفرة الله ورحمته، فتمحو آثار هذا العقاب، وتعفّي عليه، لمن وجّه وجهه إلى الله، وطلب الصّفح والمغفرة"[3]، ونضيف إلى ذلك، ما أشار إليه صاحب الخواطر، حين ذكر بأنّه جاء الحديث أوّلاً عنِ السّارق والسّارقة، وبعد ذلك عمّن تاب، فالسّرقة تقتضي التّعذيب، والتّوبة تقتضي المغفرة، لذلك فالتّرتيب هنا منطقيّ، وقد جاء قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ بعد آية السّرقة، وبعد آية الإعلام، بأنّ له مُلكَ السّماوات والأرض، ولذلك كان لا بدّ من تذييل يخدم الاثنين معًا؛ ليؤكّد سيطرة القدرة، وحين يريد الحقّ أن يرحم واحدًا فليس في قدرة المرحوم أن يرفض الرّحمة، وحين يعذّب واحدًا لن يتأبّى على العذاب، فسيطرة القدرة تؤكّد أنّه لا قدرة لأحد على رَدِّ العذاب أو الرّحمة بتاتًا[4].

مناسبة اقتران الجملتين في قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۚ﴾:

يُعَذِّبُ مَن يشاءُ تأْمينًا مِن شرِّه المستطير، ويرحمُ مَن يشاءُ ترغيبًا في التّزكية والتّطهير

ناسب اقتران الجملتين ما قبلهما، فإنَّه لمّا كان مِن مُتَعَلِّقات اسمه العزيز الحكيم، أَن وَضَعَ هذا العقاب لكلِّ مَن يسرق ويظلم، وكان من مُقتَضى اسمه الغفور الرَّحيم أَن يَغفِرَ لِمَن تاب إِذا صدق في التَّوبة وأَصلح عملَه؛ فهو بمُقتضَى أَسمائه الحسنى وصفاته العلى، يُعَذِّبُ مَن يشاءُ تربيةً له، وتأمينًا لعباده مِن شرّه، ويَرحَمُ مَن يشاءُ مِنَ التَّائبين والمُصلحين برحمته وفضله؛ ترغيبًا لعباده في تزكية أَنفُسهم، وإِصلاح ذات بَينِهم[5].

(1) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد في مسنده، الحديث رقم: (7299).
(2) الخفاجيّ، عناية القاضي: 3/242.
(3) الخطيب، التّفسير القرآنّي للقرآن: 3/1097.
(4) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3132.
(5) رضا، تفسير المنار: 6/316.

بلاغة الطِّباق في قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۚ﴾:

للعبد طريقان: العذابُ المردي في النّيران، أو المغفرةُ المفضية إلى الجنان

ورد منَ البديع في هذه الآية طباقُ الإيجاب في قوله: ﴿يُعَذِّبُ﴾ و﴿وَيَغۡفِرُ﴾؛ ليفيدَ التَّهديدَ والوعيدَ المُطلَقَ مِن جهةٍ، والتّقرّبَ والتَّودّدَ المُطلَقَ مِن جهة أُخرى، فهما طريقان لا سواهما؛ لمناسبة التَّأثير في المُخاطَب، فيُقارنَ بين الأمرين، ويختارَ طريق التَّوبة والإصلاح الّذي تَترتَّبُ عليه المغفرةُ.

حسن ختام الآية بجملة التَّذييل بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾:

جملة التّذييل هاته عبارة تجري بين النَّاس مَجرَى المثل؛ لعموم معناها وبلاغتها

ورد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ جملةً اسميَّةً تفيد الثُّبوت والدَّوام، وتتضمَّنُ معنى عامًّا كلّيًّا؛ لبيان وصف الله بالقدرة المُطلقة، وتصلحُ أن تكون مثلًا يجري في الكلام؛ لعموم معناها وكلّيَّته، كما أنَّها جاءَت مُقرِّرَةً لمضمون ما تقدَّمها[1]، فإنَّ مَن يملكُ السّماوات والأرض، وله تدبير أمرهما، هو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، فناسبَت جملةُ التَّذييل السِّياقَ.

دلالة توسّط شبه الجملة والضّمير المضاف إليه بين المسند والمسند إليه:

ورود المعمول لإطلاق القدرة لا لتقييدها، وأثر التّقديم في مراعاة الإيقاع الصّوتيّ

وأمّا توسيط معمول المسند ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ بين المسند إليه ﴿وَٱللَّهُ﴾ والمسند (قديرٌ) فقد أفاد أمرين: أحدُهما: الاهتمام بالمعمول، والعناية به؛ لبيان قدرة الله المُطلقَة، ولاسيَّما أنَّها تَعَلَّقَت بكلمة (شيءٍ) الَّتي هي أعمُّ الألفاظ، إذ تجري على أيِّ معنى، ومِنَ اللَّطائف أنَّ الأصل في المعمول أن يُؤتَى به لتقييد الإطلاق، ولكنَّه جاء في قوله: (على كلِّ شيءٍ)؛ بيانًا لإطلاق قدرة الله وتقريرًا لها؛ لتأكيد المعنى وتثبيته.

والآخر: توافق الفواصل في الآيات، فلو قال: (واللهُ قديرٌ على كلِّ شَيءٍ) لفاتَ الإيقاعُ الصّوتيُّ المنسَجِمُ مع فواصل الآي.

(1) الآلوسّي، روح المعاني: 3/304.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع، سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 9 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-61-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 9 : سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-61-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3504784 بتاريخ 2023/03/27م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»